

تأثير الأزمات على الأسواق المالية العالمية - حالة أزمة كورونا

م.م. ناظم جدعان الخزاعي

المقدمة:

سعى الإنسان منذ القدم إلى تذليل الطبيعة وتسييرها حسب متطلباته، وتطور عمله عبر العصور أدى به إلى زيادة الفائض الإنتاجي مما اضطره إلى صرف هذا الفائض الإنتاجي، مما اضطره إلى صرف هذا الفائض من جهة، واقتناء ما ينقصه أو ما لم ينتجه من جهة أخرى، وأدى هذا التوسع في هذه العمليات إلى تطور النشاطات الاقتصادية، وهذا ما أفرز تقسيم المجتمع والأعوان الاقتصاديين إلى فئتين مختلفتين، إحداهما تملك فائضاً في التمويل وأخرى بحاجة إلى التمويل، ومن أجل تكامل هاتين الفئتين والقضاء على الموارد الخاملة، سعى الأعوان الاقتصاديين إلى تمويل مشاريعهم المعطلة باستعمال رؤوس الأموال الموجودة عند الفئة التي تملك فائضاً، سواءً عن طريق طلب القروض أو طرح الأوراق المالية للاكتتاب، مما سيفرض وجوده في السوق النقدي أو المالي.

وهذا ما أدى إلى تعاظم دور الأسواق المالية في تحويل رؤوس الأموال بين المتعاملين الاقتصاديين فزاد الاهتمام بها، فتطورت عبر العصور خاصة في ظل العولمة المالية التي أدت إلى زيادة تكاملها وتحريرها وتطور منتجاتها ولكن هذا التحرير فيها من الاقتصاد الحقيقي إلى الاقتصاد المالي الأكثر ربحية، ونما نشاط المضاربات فيها، وتعقدت التعاملات بها لاستعمال أدوات تمتاز بالمخاطرة الكبيرة، وغابت الأخلاق الاقتصادية في تعاملاتها وهو ما نشأ عنه أزمات مالية كثيرة عبر العصور.

كما شهد العالم ومنذ القدم عدة أزمات مالية ولعل أهمها الركود الاقتصادي الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي، وتعود بذور الأزمة المالية وجذورها منذ بداية السبعينات في أعقاب التخلي عن نظام مدفوعات (Bretton woods) وما أعقب ذلك سياسات اقتصادية أمريكية - بريطانية أدت إلى ارتداد دور الدولة الاقتصادي الفاعل الذي دعا له الاقتصادي (Keynes) وقد تلا ذلك موجات مجموعة من الخصخصة

(privatization) وتغيب الأنظمة والتشريعات الاقتصادية (economic deregulation) وتقلص دور وحجم الحكومة الاقتصادي بشكل غير مسبوق مما مهد إلى إيجاد بيئة مواتية لظهور ونمو الممارسات الاقتصادية والمالية الخاطفة والمدفوعة بحافز الربح السريع، مع تزامن مشكلة الفقاعة العقارية، ومما زاد الوضع سوءاً هو إتباع المؤسسات المالية الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية استراتيجيات قد ساهمت في الوصول إلى هذه البيئة المنظمة من حيث تدفقات الأصول والأموال والتبادل التجاري (زريق، عقون، ٢٠١١).

ويعد يوم الاثنين ٩/١٥ سنة ٢٠٠٨ يوم أسود على الاقتصاد الأمريكي؛ والتي تمثلت بدايةً بانخفاض الأسهم في بورصات نيويورك، ولو كانت الأزمة حكومية لقليل عنها أنها مفتعلة ولكنها نشأت من المؤسسات الخاصة كذلك، حيث أن المواطن الأمريكي كان يقترض من البنك حتى يشتري من الشركات العقارية عن طريق البطاقات الائتمانية والذي يدعى (visa card) وكان سداد القروض العقارية يتم عن طريق البنوك التي تعتمد على أسعار الفائدة في تعاملاتها المالية، وكان سعر الفائدة يزيد بزيادة العقار لكل سنة، وأدى ذلك في النهاية إلى عدم قدرة المواطن الأمريكي على سداد الرهن العقاري، وعدم القدرة على الالتزام بالدفعات التي ألزم بها، وقد دعت هذه الأزمة بأزمة الرهن العقاري (Sub prime lending) ومن تداعيات الأزمة كذلك توسع بعض البنوك في الإقراض لأكثر من (٦٠) ضعفاً من حجم رؤوس أموالها كما في حال بنك (UBS) إذ أدت الزيادة في الاقتراض إلى مزيد من المخاطر إذ تعرض بعض المدينين لمشكلة في السداد كما حدث لأزمة الرهون العقارية وما رافقتها من المشتقات المالية أو ما يطلق عليها التوريق والتي يلجأ البنك فيها إلى استخدام محفظة الرهونات العقارية لإصدار أوراق مالية جديدة يقترض بها من المؤسسات المالية الأخرى بضمان هذه المحفظة، وهذه الحالة أشبه ما يعرف بصناديق التحوط، إذ تعمل هذه الصناديق على أساس الاقتراض من مؤسسات مالية كالبنوك بأسعار (فائدة ١) منخفضة، ثم تستثمر هذه الأموال مقابل مرتفعة وتربح من الفارق ما بين القيمتين (الرفع المالي) (عطية، ٢٠١٩).

وعليه ومنذ ٢٠٠٨ والعالم يشهد انهيارات متتالية في الأنظمة المالية في الدول النامية تارةً، وفي الدول المتقدمة تارةً أخرى، كل هذه الأزمات تختلف ظاهرياً من حيث الأسباب التي أدت إليها، ولكنها كانت تشترك في ظاهرة أساسية تنتهي إليها ومنها يبدأ الانهيار.

وفي الوقت الحاضر نجد أن كورونا وما نتج عنها لا تختلف آثاره عن تلك الأزمات المالية، فقد تسببت كورونا في خسائر كبيرة وأضرار اقتصادية جسيمة نتيجة الإغلاقات وتوقف الحياة العامة، أثرت على نشاط مئات المؤسسات الاقتصادية وغير الاقتصادية الذي من شأنه أن ينعكس على مسار التنمية ورفاهية الإنسان، هذا ما جعل التصدي لها والبحث عن آليات لإدارتها أمراً ضرورياً، وهي غاية تسعى الآن لها كل الدول إلى بلوغها.

مشكلة البحث:

تبرز مشكلة البحث مع تصاعد حدة أزمة كورونا وتفشيها في كل دول العالم وتزايد حدة التحديات الاقتصادية التي تفرضها تلك الجائحة والتي تواجهها أسواق المال العالمية وفي ظل تباين الآراء حول مدى تأثير الأسواق المالية بهذه الأزمة وبانعكاساتها السلبية، تظهر أهمية تقييم أثر الأزمة المالية (جائحة كورونا) على أداء الأسواق المالية العالمية، ومن هذا المنطلق يمكن صياغة المشكلة البحثية لهذا البحث على التالي: "ما هو أثر الأزمات المالية (جائحة كورونا) على أداء الأسواق المالية؟"، وينطلق من هذا السؤال الرئيسي عدة أسئلة فرعية، وهي:

- ١- ما المقصود بالأزمات المالية العالمية؟
- ٢- ماهية أزمة كورونا وتداعياتها؟
- ٣- هل أثرت أزمة كورونا بشكل مباشر على الأسواق المالية في الوقت الراهن؟
- ٤- هل سيكون لأزمة تفشي جائحة كورونا أثر في المستقبل على الأسواق المالية العالمية؟

هدف البحث:

أثبتت تكرار الأزمات المالية عدم نجاعة السياسة المتبعة من قبل الدول في معالجتها، وإن كانت فعالة في المدى القصير، فهي ليست كذلك على المدى المتوسط أو البعيد، لذلك سنقوم من خلال هذا البحث وفي هذا الوقت الذي نعيشه بالذات الي يعيش العالم أزمة مالية واقتصادية وركود اقتصادي نتيجة جائحة كورونا وإجراءات مواجهتها، فهذه جائحة لم تستثني تداعيتها أي اقتصاد في العالم، وعلى ذلك تهدف الدراسة بشكل أساسي إلى التعرف على الآثار التي أحدثتها جائحة كورونا في الأسواق المالية العالمية.

فرضيات البحث:

تسعى البحث إلى اختبار مدى صحة الفرضيات التالية:

- ١- هناك تأثير سلبي للازمات المالية (أزمة كورونا) على الأسواق المالية العالمية.
- ٢- أدت الأزمات المالية العالمية (أزمة كورونا) إلى انخفاض القيمة السوقية للشركات المدرجة في أسواق المال العالمية.

منهجية البحث:

اعتمد الباحث في إعداد هذا البحث على المنهج الوصفي والتحليلي وذلك من خلال المراجعة التحليلية للمراجع العلمية من كتب ودراسات وأبحاث ودوريات وتقارير، سواء باللغة العربية او باللغة الإنجليزية ذات العلاقة بموضوع البحث.

الدراسات السابقة:

تم التوصل إلى مجموعة من الدراسات والتي لها علاقة بموضوع الدراسة وهي:
دراسة حمزة، غربي، عيسى، بدروني (٢٠٢٠) بعنوان " أثر جائحة كورونا على الأسواق المالية العالمية- دراسة وصفية تحليلية لمؤشرات بعض البورصات العالمية"، والتي هدفت إلى معالجة أثر جائحة كورونا على الأسواق المالية العالمية، وذلك من خلال عينة من البورصات العالمية، والمتمثلة في بورصة طوكيو،

القاهرة، باريس ونيويورك، وذلك بأخذ سلسلة مشاهدات يومية من ٠١ جانفي ٢٠١٨ إلى غاية ١٠ أبريل ٢٠٢٠، وتم التوصل إلى تقارب فترة الانخفاض الحاد في المؤشر والتي كانت في حدود ١٠ مارس ٢٠٢٠، والتي شهدت فيها عوائد هذه المؤشرات أقل معدل انخفاض، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل، أهمها العولمة المالية، انخفاض أسعار النفط وكذا مشاعر الخوف والهلع التي مست المستثمرين جراء انتشار الجائحة، وعدم التحكم فيها، وما سببته في تباطؤ الاقتصاد العالمي وتعطل آلة الانتاج خاصة في الصين.

دراسة نزهان محمد سهو ومحمد جميل عمر (٢٠١٠) بعنوان أسواق الأوراق المالية في ظل تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة، يتمحور موضوع بحث أسواق الأوراق المالية في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة حول بيان ماهية تلك الأسواق من حيث مفهوما وأنواعها وبداياتها فضلاً عن نظرة عامة وآليات عملها، وذلك لأهميتها ولأنها الحيز الذي يتم فيه عرض المدخرات من جانب والطلب عليها في التمويل بالجانب الآخر، وهي بذلك تعد من أهم وسائل الاستثمار للأفراد والشركات، كما تم في هذا البحث أيضاً تحديد مفهوم وأنواع وأسباب الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة وبيان أثرها في تلك الأسواق من خلال عرض لبعض المؤشرات الاقتصادية والمالية التي تبين من خلالها حجم تلك الآثار والتداعيات على تلك الأسواق، ومكوناتها التي كانت ذات طابع سلبي بشكل واضح وكبير.

المبحث الأول: ما هي الأزمات (أزمة كورونا):

تُعد الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية قديمة قدم التاريخ الإنساني، وهي جزء من نسيج أي مجتمع إنساني، بل إنها أصبحت إحدى السمات المميزة للحياة المعاصرة، على نحو دفع البعض إلى أن يطلق على العصر الحالي "عصر الأزمات"، وفي هذا الإطار، أضحي مصطلح الأزمة من المصطلحات الشائعة الاستخدام ليس على مستوى العلاقات الدولية فحسب، وإنما على مستوى الوحدات التنظيمية الأقل بمختلف مستوياتها مثل المصنع والمدرسة والجامعة (بدران، ٢٠١٨: ص ٢٣).

كما تعد الأزمات جزءاً أساسياً ومؤثراً في حياة الناس أفراداً ومجتمعات، وذلك لارتباطها المباشر بحياة الناس، كما أنها تشكل مصدر قلق للفرد والمنظمة على حد سوا وذلك لصعوبة السيطرة عليها، حتى أصبح يرافقها إحساس بالخطر وفقدان السيطرة، بالإضافة إلى أن نقص المعلومات وعدم دقتها والغموض الذي يحيط أدى شكل تحدياً واضحاً لجميع الإدارات على اختلاف مستوياتها، لذلك نجد أ، الأزمة أصبحت سمة من سمات هذا العصر وجزءاً من نسيجه (الحملوي، ٢٠١٦: ١٥-١٦).

وتنتج الأزمة في الغالب إما بسبب تعارض الأهداف والمصالح أو لسوء التخطيط والإدارة العشوائية أو نتيجة عدم التدخل المبكر الذي يسبق وقوع الأزمة وسلبية الاستعداد (الخشالي ومحي الدين، ٢٠١٧، ص ٣٥٣-٣٥٤).

ومن خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى تعريف الأزمات وتحديد أزمة كورونا كأزمة عالمية لها تأثيراتها على العالم كله في كافة المجالات وذلك على النحو الآتي:
أولاً: التعريف بالأزمة:

تتوسط الأزمة المراحل المهمة في حياة الشعوب عبر التاريخ، ويمكن اعتبار الأزمة موقف تتداخل فيه شبكة علاقات ومتغيرات في موقف معين إلى حد يشكل صعوبة حادة أمام المقدرة التمييزية المباشرة لمتخذ القرار، فكل مرحلة زمنية نجد أن لها أزمة تحرك الأذهان وتشعل الصراع وتحفز الإبداع وتمهد السبيل إلى مرحلة زمنية جديدة، إذ تتلاحق الأحداث وتتداخل وتتشابك الأسباب والنتائج وتختلط الأمور وتتعدد وتصبح مؤثرة في مصير الكيان الإداري الذي تصيبه، مما يجعل متخذ القرار ينظر لها بأنها وضع صعب، وذلك لما لها من نتائج وتتابعات تراكمية تعزى كل منها إلى الأخرى إلى أن تصل إلى حالة الانفجار كأزمة (عطية، ٢٠١٩: ص ٢٢).

ومما سبق نستنتج أن جوهر إدارة الأزمة يمثل مجموعة القرارات التي يتم اتخاذها وقت الأزمة من أجل إعادة التوازن إلى الكيان المتضرر، لذلك نجد أن القرارات وقت الأزمات تختلف عن القرارات في الظروف

العادية، وذلك انطلاقاً من أسباب عديدة من أبرزها أن رؤية الأمور في الأزمة تكون غير واضحة، إضافة إلى وجود ضرورة لاتخاذ قرار سريع في وقت قصير، وقد يرى من هم خارج مجال الأزمة أنه ليس القرار الأمثل، بينما من يتعامل مع الأزمة ويتخذ القرار يرى الأمر بصورة مختلفة تماماً، لأن صنع القرار واتخاذها في مثل هذه الظروف يتأثر بعوامل خارجية أو بيئية لا يمكن التحكم فيها أو التنبؤ بها بدقة، ومهما توفر لدى متخذ القرار من معرفة وقت الأزمة إلا أنها لن تكون كافية لاتخاذ القرار المناسب (بدران، ٢٠١٥: ٣٥٤).

ويعد مصطلح الأزمة في اللغة: الشدة والقحط، وأزم عن الشيء أي أمسك عنه، والمأزم هو المضيق، ولفظ أزمة اشتق من أزم، أزمأً، أزم، تآزمأً، وتآزم يعني أصابته أزمة، أزم على الشيء أزمأً: أي: عضّ بالفم كله عضاً شديداً، وأزم الفرس على اللجام، وأزم فلان على كذا يعني لزمه وواظب عليه، وأزمت عليهم السنة أي اشتد قحطها. والأزمة تعني الشدة والقحط (الرازي، ٢٠١١: ٥٦).

أما اصطلاحاً فقد عُرفت الأزمة بأنها: كل موقف أو حدث يؤدي إلى أحداث تغيرات ايجابية وجادة في النتائج وهي حدث أو تراكم لمجموعة من أحداث غير متوقع حدوثها تؤثر في نظام المؤسسة أو جزء منه وهي من الناحية العملية انقطاع عن العمل كلياً أو جزئياً لمدة تطول أو تقصر لسبب معين يتبعها تأثير الكيان وتحوله كامل، ٢٠١٣: ٢٥).

ولقد اختلفت وجهات النظر العلمية وتعددت التعريفات التي تناولت مفهوم الأزمة، فقد عرّف الاقتصاديون الأزمة من خلال استخدام مصطلحات معينة مثل: مشكلة التضخم والبطالة والعجز والركود الاقتصادي، أما علماء الاجتماع فقد عرفوا المتخصصون فيه الأزمة بأنها: رد الفعل أو الاستجابة لأحداث معينة تتضمن درجة عالية من التهديد، الأمر الذي يتطلب معه إعادة البناء، أما الكتاب والباحثون في مجال العلوم السياسية فقد عرفوا الأزمة على أنها مرحلة متطورة من مراحل الصراع الدولي وقد يرجع هذا الصراع إلى أسباب اقتصادية واجتماعية وإيديولوجية (المساعدة، ٢٠١٢: ١٤).

- خصائص الأزمة:

على الرغم من اختلاف الباحثين والدارسين والمحللين الاقتصاديين لمفاهيم الأزمة، إلا أن معظمهم يتفق على أن الأزمة هي موقف يتسم بثلاث خصائص، وهي على النحو الآتي (بدران، ٢٠١٥: ١٣-١٤):

١- التهديد: هو عبارة عن مجموعة من الأفعال والإجراءات والممارسات التي تصدر من فرد أو مجموعة من الأفراد أو تكون صادرة من نظام معين سواء كان ذلك بالإشارة أو القول أو الفعل، و ذلك من أجل الدفع إلى الاستجابة لمطالب معينة أو شروط محددة يسعى الطرف الأول لتحقيقها من قبل الطرف الثاني مع التلويح باستخدام القوة عند عدم الاستجابة لهذه المطالب، ومثال ذلك فرض قيود على المنظمة بعد استيراد السلع أو فرض قيود على تصدير سلع معينة تؤثر على المنظمة، أو في فرض قيود على دخول التكنولوجيا المتقدمة.

٢- المفاجأة: قد تكون المفاجأة في المكان أو في الزمان أو في كليهما، وعلى الطرف الذي يستخدمها أن يخطط لاستثمارها واستغلال نتائجها في سرعة تنفيذ ما خطط له من قبل، فالمفاجأة في المكان، تعني مفاجأة الطرف الآخر من حيث لا يحتسب ولا يقدر، فقد يكون اتخاذ قرار بقطع العلاقات الدبلوماسية مع دولة ما يؤثر على تحقيق المنظمة لمصالح معينة في مكان آخر، أما المفاجأة في الزمان فهو اختيار الوقت الذي لا يتوقعه الطرف الآخر، وبحيث يشكل التوقيت ضغطاً كبيراً عليه.

٣- ضيق الوقت: وهنا تكون حاجة إلى اتخاذ قرارات سريعة من أجل الرد على الحدث المفاجئ لما يمثله هذا الحدث وذلك بسبب تسارع الأحداث، وكثرة المستجدات وعدم وضوح الرؤيا وعدم القدرة على التنبؤ. فيما يرى (Millar and Heath, 2013: 19) أن الأزمة مبنية على مجموعة من السمات فهي: "تحدث فجأة وتتطلب رد فعل سريع وتتداخل مع الأداء التنظيمي وتخلق حالة من عدم اليقين والضغط، كما أنها تهدد سمعة المنظمة وأصولها وتزيد في الشدة بالإضافة إلى أنها تتطلب فحص المنظمة باستمرار لكونها تحدث تغييراً دائماً في المنظمة".

ويرى الباحث أن من أبرز خصائص الأزمة أنها نقطة تحول في أحداث متعاقبة تهدد أهدافاً رئيسية للمنظمة تسبب درجة عالية من التوتر وتتطلب عملية إدارية خاصة، تمثل مجموعة الإجراءات الاستثنائية التي تتجاوز الاختصاص العادي وتوضع لها قواعد خاصة لممارستها، ومن شأنها خلق وإنتاج واستجابات استراتيجية يديرها مجموعة من الإداريين المختارين من رجال الإدارة المدربين تدريباً خاصاً على مواجهة الأزمات، ويتم التدريب من خلال برامج تتعلق بالأزمات وظروفها وعناصرها وأنواعها وأبعادها ويجري التدريب عليها كما لو كانت أزمات حقيقية، وتقوم على استخدام المهارات الشخصية المستمدة من التدريب والكفاءة الذاتية بمساعدة الخطط والإجراءات المعدة مسبقاً لمواجهة مثل تلك الأزمات.

ثانياً: تعريف الأزمة المالية:

أما الأزمة المالية فقد اختلفت التعاريف فيما بينها، فكل باحث يعرفها حسب فهمه وتفسيره، فمنهم من عرفها بأنها: "التدهور الحاد في الأسواق المالية لدولة ما أو لمجموعة من الدول والتي من أبرز سماتها فشل النظام المصرفي المحلي في أداء مهامه الرئيسية والذي ينعكس سلباً في تدهور كبير في قيمة العملة، وفي أسعار الأسهم، مما ينجم عنه آثار سلبية على قطاع الإنتاج والعمالة، وما ينجم عنها من إعادة توزيع الدخل والثروات فيما بين الأسواق المالية الدولية وعادة ما تحدث الأزمة المالية بصورة مفاجئة نتيجة لأزمة الثقة في النظام المالي مسببها الرئيسي تدفق رؤوس الأموال ضخمة في الداخل يرافقها توسع مفرط وسريع في الإقراض" (المساعدة، ٢٠١٣: ١٢٣).

وهناك من يعرفها بأنه: "انهيار في الأسواق المالية مصحوباً بفشل عدد كبير من المنظمات المالية وغير المالية مع انكماش حاد في النشاط الاقتصادي الكلي" (الرازي، ٢٠١٢: ٣٥٤).

وتمثل مراحل تطور الأزمات، وكذا نوعها أهمية قصوى في متابعتها والإحاطة بها، فكلما كان متخذ القرار سريع التنبه لذلك، محتاطاً لظهورها - الأزمة - أو بتكوين عواملها، كلما كان سهلاً عليه التعامل معها، ولقد اختلفت التصنيفات التي يمكن تقديمها للأزمة المالية باختلاف المعايير التي تستعمل في ذلك.

١. حسب دورة حياتها

هذا المعيار يقسم الأزمات المالية حسب المرحلة التي تمر بها من النشوء إلى الاختفاء، وانبثق منه خمس أنواع هي:

أ. مرحلة الميلاد: في هذه المرحلة تبدأ الأزمة بالظهور لأول مرة، حيث يكون هناك شيء ما مبهم يلوح في الأفق، وينذر بموقف غير محدد المعالم أو الاتجاه أو الحجم أو المدى الذي سيصل إليه (الخضيري، ٢٠١٢: ٧٢).

ب. مرحلة النمو والانتعاش: يعود سبب تشكل هذه المرحلة من الأزمة إذا أساء متخذ القرار فهم الأزمة وتداعياتها ولم يستطيع توفير المتطلبات الأساسية والضرورية في المرحلة الأولى (ميلاد الأزمة)، حيث تتطور من خلال المحفزات الذاتية والخارجية التي استقطبتها الأزمة وتفاعلت معها، كما أنه في هذه المرحلة يتزايد الإحساس بها ولا يستطيع متخذ القرار أن ينكر وجودها نظراً للضغوط المباشرة التي تسببها (زريق وعقون، ٢٠١١: ٢٣).

ج. مرحلة الانفجار: في هذه المرحلة تتطور الأزمة من حيث الحدة والجسامة نتيجة سوء التخطيط أو ما تنسم به خطط المواجهة من قصور أو إخفاق، لأن جهل واستبداد متخذ القرار برأيه أو اللامبالاة ستؤدي إلى نمو الأزمة وتطورها لتصل إلى مراحل متقدمة حيث تزداد القوى المتفاعلة في المجتمع التي تغذي الأزمة بقوى تدميرية بحيث يصعب السيطرة عليها ويكون الصدام في هذه المرحلة محتوماً، لذلك تعتبر هذه المرحلة من أخطر مراحل الأزمة (الخضيري، ٢٠١٢: ٧٤).

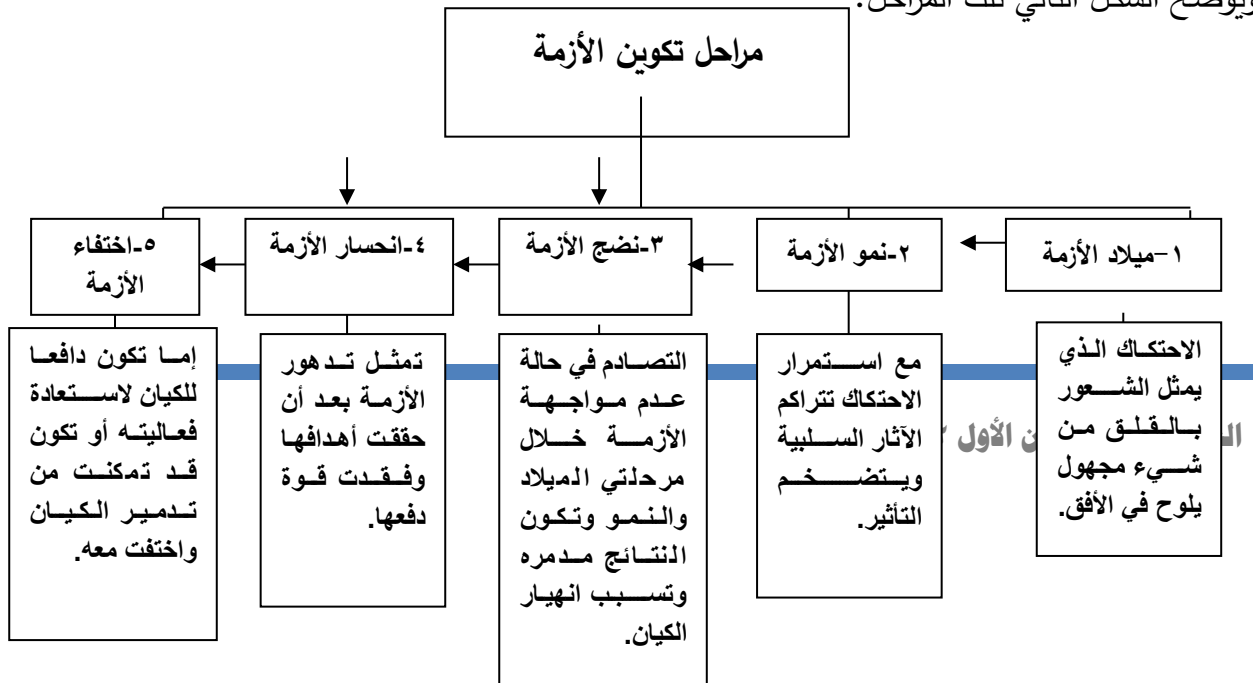
د. مرحلة الانحصار والتقليص: تبدأ الأزمة بالانحسار والتقليص بعد الصدام العنيف الذي يفقدها جزءاً هاماً من قوة دفعها ويجعلها تختفي تدريجياً، إلا أن بعض الأزمات تتجدد لها قوة دفع جديدة عندما يفشل الصراع في تحقيق أهدافه، لذلك ينبغي أن يكون لدى القيادة بعد نظر في مرحلة انحسار الأزمة أي متابعة الموقف

تأثير الأزمات على الأسواق المالية العالمية- حالة أزمة كورونا

من كافة جوانبه، وهذا الأمر يسمح بتجنب ظهور عوامل جديدة تبعث الحيوية في الأزمة من جديد وتجعلها قادرة على الظهور والنمو مرة أخرى بعد اختفائها التدريجي (حريز، ٢٠١٧، ٢٠١١: ٥٢).

هـ. مرحلة الاختفاء: تمثل هذه المرحلة آخر مراحل تطور الأزمة التي تصل إليها بعد انحسارها وتقلصها التدريجي، وتصل الأزمة إلى هذه المرحلة عندما تفقد الأزمة قوة الدفع المولدة لها أو لعناصرها بشكل كامل حيث تتلاشى مظاهرها وتأثيراتها (عليوه، ٢٠١٤: ٣٧).

ويوضح الشكل التالي تلك المراحل:



المصدر: (عليوه، 2014: 37).

ثانياً: حسب طبيعتها:

يمكن تقسيم الأزمات المالية حسب هذا المعيار إلى ثلاثة أنواع وهي:

١. أزمة العملة: يحدث هذا النوع من الأزمات عندما تحصل إحدى هجمات المضاربة على عملة بلد ما، مما يؤدي إلى تخفيض قيمتها، أو هبوط حاد فيها، أو ترغم البنك المركزي على الدفاع عن العملة، ببيع جزء من احتياطياته أو رفع سعر الفائدة بنسبة كبيرة.

٢. الأزمة المصرفية: تحدث الأزمات المصرفية عندما يؤدي اندفاع فعلي أو محتمل على سحب الودائع من إحدى البنوك، أو إخفاق البنوك في قيامها بإيقاف قابلية التزاماتها الداخلية للتحويل، أو إلى إرغام الحكومة على التدخل لمنع ذلك، وتميل الأزمات المصرفية إلى الاستمرار وقتاً أطولاً من أزمات العملة، ولها آثار أكبر على النشاط الاقتصادي.

٣. أزمة الاسواق المالية: تحدث نتيجة ما يعرف بظاهرة الفقاعات، حيث سرعان ما تتفجر فتؤدي إلى تدهور في مؤشرات الأسواق المالية، ويصاب أصحاب الأوراق المالية بالذعر، فيقومون ببيع أوراقهم المالية حتى بأدنى الأسعار، وهذا ما يجعلنا أمام أزمة الأسواق المالية عند انهيار مؤشرات البورصة بأكثر من ٢٠% لمدة ثلاثين على ما كانت عليه المؤشرات قبل ذلك، وتحدث نتيجة تدهور مفاجئ وسريع لأسعار الأسهم والسندات.

٤. أزمة الديون (الديون الخارجي): ويحدث هذا الشكل من الأزمة المالية إما عندما يتوقف المقترض عن السداد، أو عندما يعتقد المقرضون أن التوقف عن السداد ممكن الحدوث، ومن ثم يتوقعون عن تقديم قروض جديدة ويحاولون تصفية القروض القائمة، بمعنى آخر تحدث أزمة الدين الخارجي عند وجود أحد البلدان في موقف يعجز معه عن الوفاء بخدمة دينه الخارجي سواء للكيانات السيادية أو الخاصة.

ثالثاً: تصنيفات أخرى

إلى جانب التصنيفين السابقين أخرى يمكن تقديمها للأزمة المالية، ومن بينها:

١. حسب نطاقها الجغرافي: باعتبار هذا المعيار هناك أزمات ذات طابع محلي تقع ضمن نطاق جغرافي محدود، قد يكون دولي واحدة مثل الأزمات التي تعرض لها الأسواق الناشئة في كل من المكسيك والأرجنتين، أو تمس إقليم معين بحيث تبدأ من دولة لتنتشر إلى الدول المجاورة لها مثل أزمة جنوب شرق آسيا، وهناك أزمات عالمية تظهر آثارها على كل اقتصاديات العالم، مثل أزمة الكساد الكبير ١٩٢٩، والأزمة المالية ٢٠٠٨.

٢. حسب تكرار حدوثها: اعتماداً على هذا المعيار هناك نوعان من الأزمات، أزمات وحيدة وهي أزمات مفاجئة وغير متكررة، ويصعب التنبؤ بها ومن أمثلة هذا النوع انهيار الأسواق المالية الأمريكية بسبب أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وهناك أزمات تتسم بالدورية والتكرار وهي تحدث في دورات اقتصادية يسهل التنبؤ بها، ومن أمثلة هذا النوع، الأزمات المالية التي ما فتأت تضرب الأسواق المالية الناشئة (زريق وعقون، ٢٠١١: ٢٧).

وبذلك يرى الباحث أن الأزمة المالية تعبر عن انهيار شامل للنظام المالي بشقيه النقدي والمالي فالأزمة المالية هي تلك التذبذبات العميقة التي تؤثر كلياً أو جزئياً على مجمل المتغيرات المالية، وعلى حجم إصدار أسعار الأسهم والسندات، وإجمالي القروض والودائع المصرفية، ومعدل الصرف، وبصفة عامة تعكس

الأزمة المالية انهيار النظام المالي برمته، مصحوباً بفشل عدد كبير من المنظمات المالية وغير المالية مع انكماش حاد في النشاط الاقتصادي الكلي.

المبحث الثاني: أثر أزمة كورونا على الأسواق المالية:

لتحديد أثر أزمة كورونا على الأسواق المالية في البداية يجب تحديد مفهوم أزمة كورونا ومن ثم تحديد الأثر وذلك من كما يلي:

أولاً: التعريف بجائحة فيروس كورونا كأزمة عالمية:

تواجه دول العالم بما فيها الأردن والعراق في هذه الفترة الزمنية واحدة من أصعب الأزمات التي عرفها التاريخ على جميع المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وحتى القانونية، وذلك نتيجة نقشي (كوفيد ١٩) الذي صنف حسب منظمة الصحة العالمية كجائحة شديدة الآثار تقتضي تظافر جهود جميع الدول لمواجهتها والحد من نتائجها الوخيمة، ولعل ما زاد من تفاقم الأوضاع وسوءها هو الطابع المفاجئ وغير المتوقع لظهور هذا الوباء وجدته، وكذلك قدرته على الانتشار السريع وارتفاع حدة العدوى الناتجة عنه، الشيء الذي خلق ارتباكاً واضطراباً صعب وضيق من الخيارات المتاحة لمواجهته (منظمة الصحة العالمية: إعلان جائحة كورونا ٢٠٢٠/٢: ٢٠٢٠م).

وفيروس كورونا هو نوع من الفيروسات التي تؤثر بشكل رئيس على الجهاز التنفسي للحيوانات والثدييات وخاصة البشر، المعروفة طبياً، فقد تسبب (COVID-19) بالتحديد بقلق بالغ في جميع أنحاء العالم، ويرتبط هذا الوباء بنزلات البرد والالتهاب الرئوي والتهاب الشعب الهوائية، ومن أعراضه السعال الجاف والحمى وضيق التنفس، وقد ظهر في أواخر العام ٢٠١٩م، حيث تم تحديد مجموعة من الحالات التي ظهرت عليها أعراض الالتهاب الرئوي لسبب غير معروف في مدينة ووهان عاصمة مقاطعة هوبي الصيني، وهو مرض تسبب به سلالة من الفيروسات التاجية (كورونا)، والاسم الإنجليزي (covid 19) للمرض مشتق كالتالي (CO) هما أول حرفين من كلمة كورونا (CORONA) ومقطع (VI) هما أول حرفين من كلمة فيروس (Virus) و(D) هو أول حرف من كلمة مرض (disease)، وأطلق على هذا المرض وفيروس

كورونا جديد يرتبط بعائلة الفيروسات نفسها التي ينتمي إليها الفيروس الذي يتسبب بمرض المتلازمة التنفسية الحادة (سارز) وبعض أنواع الزكام العادية (المغربي، ٢٠٢٠: ١٢).

وتتضمن أهم الأعراض الناجمة عن هذا الفيروس الحمى والسعال وضيق التنفس وفي الحالات الشديدة يمكن للمرض أن يتسبب بالتهاب الرئة أو صعوبة التنفس كما يمكن أن يؤدي إلى الوفاة في بعض الحالات القليلة، وما يميز هذا الفيروس ويزيد من حجم خطورته هو طريقة انتشاره، حيث أنه ينتقل عبر الاتصال المباشر بالرذاذ التنفسي الصادر عن شخص مصاب، كما يمكن أن ينتقل من خلال لمس الأسطح الملوثة بالفيروس ومن ثم لمس الوجه والفم والأنف والعينين، ويمكن أن يعيش هذا الفيروس على الأسطح لعدة ساعات ودراسات أكدت لأيام، لذلك فغن سرعة وسهولة انتشاره زادت من خطورته عن غيره من الفيروسات خاصة في ظل عدم توفر علاج أو لقاح مضاد لهذا الفيروس (الجوفان، ٢٠٢٠: www.who.int/ar).

وقد صنفت منظمة الصحة العالمية تفشي فيروس كورونا بوصفه وباءً عالمياً (جائحة)، وهذا مصطلح كانت منظمة الصحة العالمية تتردد في استخدامه لوصف الانتشار فيروس كورونا، لكن نتيجة سرعة انتشار وتفشي العدوى واتساع نطاقها الأمر الذي دفع المنظمة لاستخدام مصطلح (جائحة) أو وباء عالمي، ويستخدم الوباء العالمي أو الجائحة لوصف الأمراض المعدية عندما يكون التفشي واضحاً لها وتنتقل من شخص لآخر في عدة دول في الوقت نفسه (الشعبي، ٢٠٢٠: ٢٢٧).

ويعرف الوباء بأنه حالة انتشار لمرض معين، حيث يكون عدد حالات الإصابة أكبر مما هو متوقع في مجتمع محدد أو مساحة جغرافية معينة أو موسم معين أو مدة زمنية معينة، وهذا وفقاً لتعريف منظمة الصحة العالمية، وقد يحدث الوباء في منطقة جغرافية أو يمتد لعدة دول وقد يستمر لعدة أيام أو أسابيع وربما سنوات (عمر، ٢٠٢٠: ١١٧).

وهناك مصطلحان شائعان في الاستعمال في أزمة كورونا وهما (وباء) و(تفشي)، وهناك خلط بينهما، حيث يرى بعض علماء الوباء أن هذين المصطلحين متطابقين، بينما يرى البعض الآخر أن مصطلح وباء يصف

حالة تشمل منطقة واسعة وترتبط بأزمة كبيرة، أما التفشي فيعبر عن حالة انتشار مرضية في منطقة أو مناطق محددة أصغر منها في الوباء (الشعبي، ٢٠٢٠: ٢٢٨).

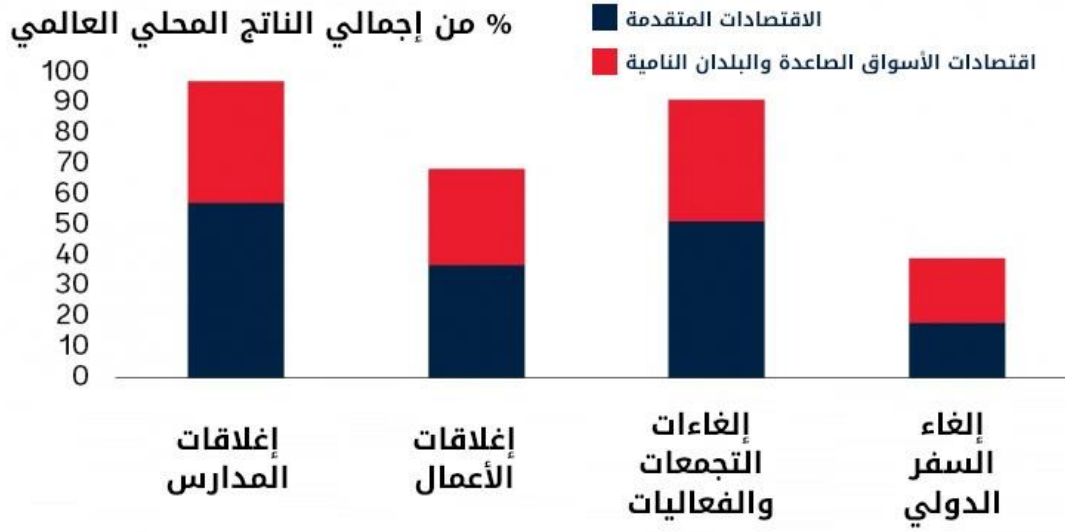
واللافت للأمر في أزمة كورونا هو سرعة الجائحة، ففي أقل من ثلاثة أشهر من ظهورها في الصين شلت العالم بأكملها واجتاحته، وهذا عائد إلى تعميم الروابط والتواصل بين كل العوامل التي يتألف منها العالم: حيث تنقل الصينيين والأوروبيين والأميركيين لأسباب اقتصادية وسياحية. ويعكس الفيروس خريطة التنقل وخريطة الروابط الاقتصادية والسياحية. فحامل الفيروس اليوم يمكنه أن يقطع آلاف الكيلومترات وينقل عدوى المرض إلى عشرات الأشخاص، وبالفعل انتشرت الأزمة في كل العالم الذي أضطر كل دول العالم على اتخاذ الإجراءات استثنائية لمواجهة هذه الجائحة ومكافحتها تمثلت بالإغلاقات وتوقف حركة الطيران والمصانع وحتى الأسواق المالية (الجوفان، ٢٠٢٠: ٢٣٤).

ثانياً: أثر أزمة كورونا على الأسواق المالية:

خلقت جائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩) أزمة إنسانية وصحية غير مسبوقة، إذ أدت إجراءات الحجر التي تطلبتها ضرورة التعامل مع الفيروس، والحد من انتشاره إلى أزمة اقتصادية، صاحبها ركود وانكماش مفاجئ، إذ تسببت الجائحة في اضطرابات اقتصادية هائلة في المنطقة من خلال الصدمات المتزامنة، بما في ذلك انخفاض في الطلب المحلي والخارجي وانخفاض أسعار النفط وتعطل التجارة وسلالة القيمة العالمية وانخفاض ثقة المستهلكين والمستثمرين وتشديد الظروف المالية. بسبب انخفاض الطلب العالمي، انخفضت أسعار السلع وأحجامها. مع اتساع التفاوتات الإحصائية وأوجه الهشاشة المالية البدائية لا سيما فيما يتعلق بحالات الإفلاس والقروض متعثرة التسديد والحصول على الائتمان (الاستجابة لأزمة فيروس كورونا (١٩-COVID) في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ٢٠٢٠:

<https://www.oecd.org/mena/competitiveness>).

وقد أظهرت توقعات تقارير صندوق النقد الدولي أن جائحة كورونا أدت إلى انخفاض واضح في النمو الاقتصادي والذي كان من المتوقع تحقيق نمو بنسبة ٣,٣%، إلى نصف ما كان توقع قبل الجائحة وذلك بمعدل ١,٥%، وقد كان تأثير الأسواق المالية والتي تعتبر القلب النابض للاقتصاد كان كبيراً (حمزة، وعيسى، ٢٠٢٠: ٢).

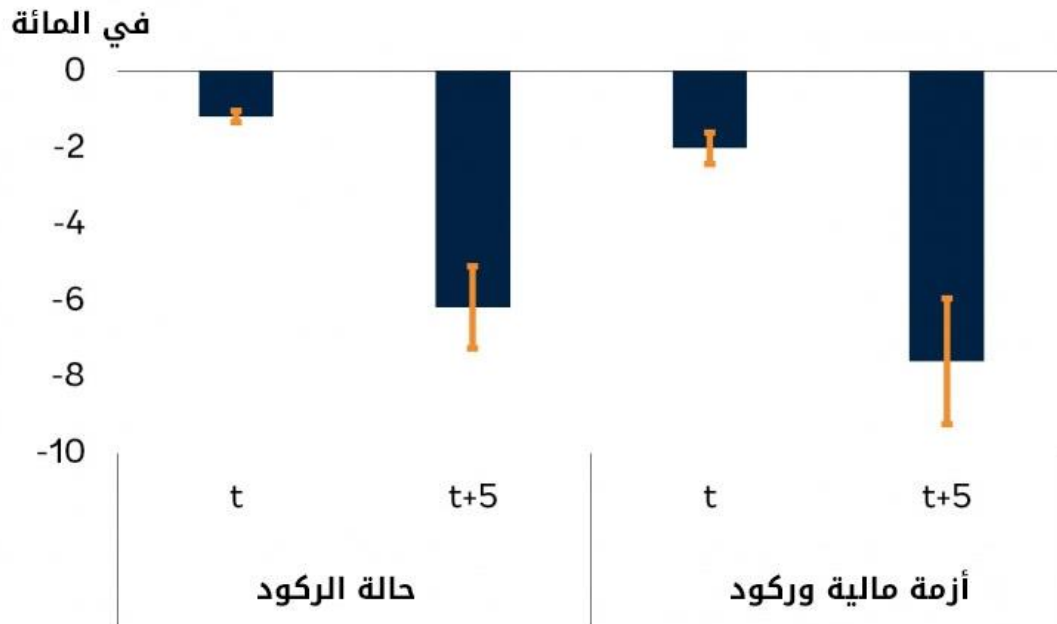


المصدر: دانا فوريسك، ٢٠٢٠: <https://blogs.worldbank.org>.

كما واصلت أسواق المال العالمية والإقليمية انخفاضاتها، بتراجعات هي الأسوأ منذ اندلاع الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨، ففي دول مجلس التعاون كان التراجع في أسواق المال هو الأسوأ منذ اندلاع الأزمة المالية العالمية بما يزيد على ٢٤ بالمئة، ويوصف المشهد بالارتباك والانهيarts المدفوعة بقلق من الدخول في انكماش اقتصادي عميق، إذ فقدت البورصة الأميركية ما يزيد على ١١ تريليون دولار من قيمتها السوقية منذ تفشي كورونا (الاقتصاد العالمي ومآلات الأزمة الراهنة، ٢٠٢٠: <https://www.aljazeera.net>).

وقد شهدت أسعار الأصول الخطرة هبوط حاد في منذ تفشي هذه الجائحة. وفي أسوأ نقطة من موجة البيع الأخيرة، كما عانت الأصول الخطرة من انخفاضات تعادل أو تزيد على نصف الانخفاضات التي حدثت في ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩. فعلى سبيل المثال، تحمل الكثير من أسواق الأسهم - في الاقتصادات الكبيرة والصغيرة على السواء - انخفاضات بنسبة ٣٠% أو أكثر في فترة القاع. وحدثت قفزة في فروق العائد، وخاصة بالنسبة للشركات ذات المراتب الأدنى. كذلك ظهرت علامات الضغط في كبريات أسواق التمويل قصير الأجل، بما في ذلك السوق العالمية للدولار الأمريكي (توبياس أدريان وفابيو ناتالوتشي، ٢٠٢٠: <https://www.imf.org/ar/Ne>).

كما سيطرت المخاوف على الأسواق الآسيوية، مع افتتاح التداول التجاري للأسهم في تاريخ ٩ مارس/ آذار ٢٠٢٠ بسبب أكبر انخفاض تشهده الأسواق منذ الأزمة المالية في ٢٠٠٨.



المصدر: البنك الدولي: [/https://blogs.worldbank.org](https://blogs.worldbank.org)

ملاحظة: تُظهر الأعمدة التأثيرات التقديرية لوباء سارس (٢٠٠٢-٢٠٠٣)، ومتلازمة ميرز (٢٠١٢)، ووباء إيبولا (٢٠١٤-٢٠١٥)، وتفشّي فيروس زيكا (٢٠١٥-٢٠١٦). وتُظهر الخطوط الرأسية نطاق التقديرات ذات الدلالة الإحصائية بنسبة ٩٠%. تشمل العينة ٣٠ من الاقتصادات المتقدمة و٨٦ من اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية.

وستكون الأضرار الطويلة الأجل لجائحة كورونا شديدة للغاية في الاقتصادات التي تعاني أزمات مالية، وفي البلدان المصدرة لمنتجات الطاقة بسبب انهيار أسعار النفط. وفي المتوسط في فئة اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية، على مدى خمس سنوات، قد يؤدي كساد تصاحبه أزمة مالية إلى انخفاض الناتج المحتمل نحو ٨%، أمّا في البلدان المصدرة للطاقة من بين هذه الفئة، ففي المتوسط قد يؤدي كساد تصاحبه انهيار أسعار النفط إلى انخفاض الناتج المحتمل بنسبة ١١%. وفيما يتعلق بالأثر التراكمي على الناتج المحتمل في اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية بعد حالات الركود والأزمات المالية، فقد هبطت أسعار الأسهم أكثر من ٥ في المئة في طوكيو، و٧,٣ في سيدني، مما أدى إلى فقدان مئات المليارات من الدولارات من قيمة الشركات، مع تضاعف الخسائر على مدى أسابيع (دانا فوريسك، ٢٠٢٠: [/https://blogs.worldbank.org](https://blogs.worldbank.org)).

وسجلت أسواق المال في دول الخليج خسائر كبرى وتصدرت السعودية ذلك بتراجع سهم شركة أرامكو إلى مستوى قياسي، بعد انهيار سعر النفط في خضم "حرب أسعار" بدأتها المملكة العربية السعودية/ إذ تعرضت سوق المال السعودية "تداول"، وهي الأكبر في المنطقة، لخسائر قاسية؛ إذ هبط المؤشر العام بأكثر من ٩ في المئة، بينما تراجع قيمة سهم شركة أرامكو، بنسبة ١٠ في المئة وهو مستوى قياسي، لتبلغ ٢٧ ريالاً (فيروس كورونا: خسائر كبيرة في أسواق المال وملايين قيد الحجر الصحي في العالم، متوفر [.https://www.bbc.com/arabic/world](https://www.bbc.com/arabic/world)).

وخسرت أرامكو، الأحد والاثنين، أكثر من ٣٢٠ مليار دولار من قيمتها، التي باتت تتراوح عند ١,٤ تريليون دولار، بعيداً عن مستوى تريليوني دولار الذي أصرّ عليه ولي العهد السعودي محمد بن سلمان قبل إدراج الشركة في السوق في كانون الأول/ديسمبر الماضي، وتراجعت بورصة الكويت بنسبة ١٠ في المئة، ما اضطر السلطات المالية إلى وقف التعاملات فيها لليوم الثاني على التوالي، بينما سجل مؤشر سوق دبي انخفاضاً بنحو ٩ في المئة، وانخفض مؤشر سوق أبوظبي متراجعا بنسبة ٨ في المئة فيروس كورونا: خسائر كبيرة في أسواق المال وملايين قيد الحجر الصحي في العالم، متوفر (<https://www.bbc.com>). كما تراجع مؤشر سوق قطر بأكثر من ٩ في المئة، وكذلك في عمان والبحرين بأكثر من ٤ في المئة، وجاءت الخسائر عقب انهيار أسعار النفط، التي تراجعت بنسبة ٢٠ في المئة في مطلع آذار من ٢٠٢٠، مما يشكل ضربة موجعة لاقتصادات الخليج التي تعتمد على الخام كمصدر رئيسي لإيراداتها (فيروس كورونا: خسائر كبيرة في أسواق المال وملايين قيد الحجر الصحي في العالم، متوفر (<https://www.bbc.com/arabic/world>)).

وقد نشر «معهد المحللين الماليين المعتمدين»، الجمعية العالمية لممتنهي الاستثمار، تقريراً جديداً ودراسة استقصائية عالمية استهدفت أعضاءه، لتحليل آثار الأزمة الاقتصادية الراهنة الناجمة عن جائحة فيروس كورونا المستجد على الاقتصاد العالمي وأسواق رأس المال وقطاع إدارة الاستثمار واستجابات الجهات الحكومية المالية والنقدية لتلك الأزمة، حيث أشار التقرير إلى مجموعة من التوصيات التي ينبغي ولا ينبغي على الجهات التنظيمية اتخاذها والتي تتمثل بما يلي (أوليفر فاينز - مارغريت فرانكلين، ٢٠٢٠: (<https://aawsat.com/home/article/>)).

١. إن الشركات التي تتلقّى دعماً طارئاً خلال فترة الأزمة يجب ألا توزّع أي أرباح أو تقدم مكافآت للمديرين التنفيذيين.

٢. إنه لا ينبغي النظر في إمكانية فرض حظر على عمليات البيع على المكشوف.

٣. إنه يجب المباشرة في دراسة صناديق المؤشرات المتداولة خلال فترة الأزمة لتحديد طبيعة آثارها العامة المحتملة.

٤. إنه يتعين على الجهات التنظيمية التركيز على تثقيف المستثمرين وتعزيز مستويات وعيهم إزاء مخاطر الاحتيال عليهم في أوقات الأزمات، هذا بالإضافة إلى مراقبة الأسواق المالية.

النتائج:

لقد توصل الباحث إلى النتائج الآتية:

١. خلقت جائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩) أزمة إنسانية وصحية غير مسبوقة. فقد أدت الإجراءات الضرورية لاحتواء الفيروس إلى إحداث هبوط اقتصادي.

٢. يعتبر تأثير جائحة كورونا الأسوأ منذ الأزمة العالمية عام ٢٠٠٨، إذ واصلت أسواق المال العالمية والإقليمية انخفاضاتها.

٣. وقد شهدت أسعار الأصول الخطرة هبوط حاد في منذ تفشي هذه الجائحة. وفي أسوأ نقطة من موجة البيع الأخيرة، كما عانت الأصول الخطرة من انخفاضات تعادل أو تزيد على نصف الانخفاضات التي حدثت في ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩.

٤. وسجلت أسواق المال في دول الخليج خسائر كبرى وتصدرت السعودية ذلك بتراجع سهم شركة أرامكو إلى مستوى قياسي، بعد انهيار سعر النفط في خضم "حرب أسعار" بدأتها المملكة العربية السعودية/ إذ تعرضت سوق المال السعودية "تداول"، وهي الأكبر في المنطقة، لخسائر قاسية؛ إذ هبط المؤشر العام بأكثر من ٩ في المئة، بينما تراجع قيمة سهم شركة أرامكو، بنسبة ١٠ في المئة وهو مستوى قياسي.

التوصيات:

- يوصي الباحث بأنه ينبغي أن تعمل السياسة النقدية وسياسة المالية العامة وسياسة القطاع المالي معا على تخفيف أثر صدمة كوفيد-١٩ وضمان تعافٍ مطرد ومستدام بمجرد أن تصبح الجائحة تحت السيطرة.

وسيكون التنسيق الدولي المستمر ضروريا لدعم البلدان المعرضة للخطر، واستعادة ثقة السوق، واحتواء المخاطر التي تهدد الاستقرار المالي. والصندوق على استعداد لتسخير كل موارده - أولا لحماية اقتصادات العالم الأكثر عرضة للتأثر بالأزمة، ثم تعزيز التعافي النهائي على المدى الطويل.

- إنه لا ينبغي على الجهات التنظيمية النظر في إمكانية فرض إغلاق لسوق الأوراق المالية أو السماح للشركات، بشكل مؤقت، بإرجاء عمليات الإبلاغ عن التغييرات التي قد تطرأ على أوضاعها.

المراجع:

أولاً: الكتب:

١. حريز، سامي محمد هشام (٢٠١٧)، المهارة في إدارة الأزمات وحل المشكلات: الأسس النظرية والتطبيقية، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الأردن.
 ٢. الخضير، محسن (٢٠١٢)، إدارة الأزمات، منهج اقتصادي إداري لحل الأزمات على مستوى الاقتصاد القومي، والوحدة الاقتصادية، مكتبة الكتب العربية، القاهرة.
 ٣. عليوه، السيد (٢٠١٤)، إدارة الأزمات والكوارث مخاطر العولمة والإرهاب الدولي، الدار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.
 ٤. بدران، منيف نايف (٢٠١٥)، المستقبل لإدارة الأزمات والكوارث على المستوى الوطني للمملكة العربية السعودية، منشورات أكاديمية ناصر العسكرية، القاهرة، مصر.
 ٥. الحملاوي، محمد رشاد (٢٠١٦)، إدارة الأزمات، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.
 ٦. المساعدة، ماجد عبد المهدي (٢٠١٢)، إدارة الأزمات: المداخل - المفاهيم، العمليات، دار الثقافة للتوزيع والنشر، عمان، الأردن.
 ٧. ابن قدامة عبد الرحمن محمد بن أحمد، المغني والشرح الكبير، ط٢، طبعة المنار، مصر.
- ثانياً: الأبحاث والدراسات:

٨. حمزة، غربي، عيسى، بدروني (٢٠٢٠) أثر جائحة كورونا على الأسواق المالية العالمية- دراسة وصفية تحليلية لمؤشرات بعض البورصات العالمية، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد ٨، العدد ٢.
 ٩. أعلنت منظمة الصحة العالمية بتاريخ ٢٠٢٠/١/٣٠ أن مرض كوفيد ١٩ بشكل حالة طوارئ صحية عامة ذات تأثير عالمي.
 ١٠. الخشالي، شاكر ومحي الدين، قطب، (٢٠١٧)، فاعلية نظم المعلومات الإدارية وأثرها في إدارة الأزمات: دراسة ميدانية في الشركات الصناعية الأردنية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، العدد ٣، المجلد ١.
 ١١. الرازي، شاكر (٢٠١١)، فاعلية نظم المعلومات الإدارية وأثرها في إدارة الأزمات: دراسة ميدانية في الشركات الصناعية الأردنية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال.
 ١٢. كامل، محمود أحمد (٢٠١٣)، إدارة الأزمة في التعليم الجامعي في الولايات المتحدة الأمريكية، وإمكانية الإفادة في مصر، رسالة ماجستير، جامعة الزقازيق، مصر.
 ١٣. المغربي، محمود، وصنيد، بلال (٢٠٢٠)، التكيف القانوني للجائحة الكورونية على ضوء الثوابت الدستورية والدولية والمبادئ القانونية المستقرة، بحث منشور، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية السنة الثامنة، ملحق خاص، العدد ٦، جامعة الكويت العالمية، الكويت.
 ١٤. الشعبي، المصطفى الغشام (٢٠٢٠)، تأثير جائحة كورونا على العقود الوطنية والدولية، مجلة عدالة للدراسات القانونية والقضائية، عدد ٤، المغرب.
 ١٥. عمر، أيمن نور الدين (٢٠٢٠)، كورونا وأزمات الاقتصاديات الدولية، مجلد ٤٣، عدد ٤٩٩، المستقبل العربي، مصر.
- ثالثاً: المواقع الالكترونية:
- الجوفان، أحمد بن محمد (٢٠٢٠)، إدارة الأزمات في المرافق القضائية، قراءة في أزمة كورونا، متوفر على الموقع الإلكتروني: www.who.int/ar
- الاقتصاد العالمي ومآلات الأزمة الراهنة، ٢٠٢٠: <https://www.aljazeera.net>، تاريخ الزيارة ١٥ / ١٢ / ٢٠٢٠ الساعة ١ ظهراً.

-توبياس أدريان وفابيو ناتالوتشي، ٢٠٢٠: أزمة كوفيد-١٩ تهديد للاستقرار المالي، <https://www.imf.org/ar/Ne>، تاريخ الزيارة ١٥ / ١٢ / ٢٠٢٠، الساعة ١,٣٠ ظهراً.

-دانا فوريسك، ٢٠٢٠: جائحة كورونا ستخلف ندوباً اقتصادية دائمة في أنحاء العالم، <https://blogs.worldbank.org>، تاريخ الزيارة ١٧ / ١٢ / ٢٠٢٠ الساعة ٨ مساءً.

-فيروس كورونا: خسائر كبيرة في أسواق المال وملايين قيد الحجر الصحي في العالم، متوفر <https://www.bbc.com/arabic/world>، تاريخ الزيارة ١٧ / ١٢ / ٢٠٢٠ الساعة ٨ مساءً.

أوليفر فاينز - مارغريت فرانكلين، ٢٠٢٠: هل زعزع «كورونا» أسس أسواق رأس المال؟ <https://aawsat.com/home/article/>، تاريخ الزيارة ١٧ / ١٢ / ٢٠٢٠ الساعة ٨ مساءً.

رابعاً: المراجع الأجنبية:

- Millar, D.p., & Heath, R.L. (Eds)(2013), Responding to Crisis: A Rhetorical Approach to Crisis Communication, New York & London: Routledge Taylor & Francis Group.

